AL-SABAH
الصباح
الاقتصادية

No. 4993 | الأربعاء | 29 ربيع الأول 1446 هـ | 2 أكتوبر 2024 م | السنة السابعة عشرة

Alsabah Media www.alsabahpress.com

بعد الموافقة على خطة إعادة الهيكلة الشاملة

«القطاع النفطي» في الكويت يبدأ عهداً جديداً

لجنة عليا للهيكلة برئاسة السعود وعضوية الرؤساء التنفيذيين للشركات التابعة

نقل أصول تعبئة أسطوانات الغاز من "الناقلات" إلى "البترول الوطنية"

أقر الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف السعود مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي، حيث تمت الموافقة على نقل ملكية أسهم الشركة الكويتية لنفط الخليج من المؤسسة إلى شركة نفط الكويت، ودمج الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة مع شركة البترول الوطنية الكويتية، فضلاً عن نقل أصول وعمليات مصانع تعبئة أسطوانات الغاز من شركة ناقلات النفط الكويتية إلى "البترول الوطنية".

وأشار القرار إلى قرارات مجلس إدارة مؤسسة البترول في شأن نتائج الدراسة التفصيلية لإعادة هيكلة مؤسسة البترول وشركاتها التابعة (المرحلة الأولى)، حيث أفاد بأنه تقرر الآتي:

تشكيل اللجنة التوجيهية العليا لمشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي برئاسة السعود، وعضوية الرئيس التنفيذي في «نفط الكويت» والرئيس التنفيذي (بالوكالة) لـ«نفط الخليج»، والرئيس التنفيذي لـ«البترول الوطنية»، والرئيس التنفيذي (بالوكالة) في «الصناعات البترولية»، والرئيس التنفيذي لـ«الكيماويات البترولية»، والرئيس التنفيذي في «الاستكشافات البترولية»، والرئيس التنفيذي في «البترول العالمية»، والرئيس التنفيذي (بالوكالة) في «الناقلات»، والأعضاء المنتدبين للتسويق العالمي وللتخطيط والمالية وللموارد البشرية والخدمات الشاملة وللتخطيط في المؤسسة، إلى جانب نائب العضو المنتدب.

وحدد القرار اختصاصات ومهام اللجنة كالتالي:

–1 الإشراف العام على وضع الخطة التنفيذية التفصيلية الخاصة بمشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع.

–2 اعتماد منهجية وخطة إدارة التنفيذ، بما في ذلك البرنامج الزمني لتنفيذ خطة إدارة التغيير وآلية التنفيذ.

–3 المضي قدماً في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة الشاملة لكل قطاع.

–4 تقديم الدعم اللازم لجميع اللجان والفرق التخصصية المكلفة بتنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع.

–5 متابعة تنفيذ خطة العمل الموضوعة المعتمدة واعتماد ومراقبة النتائج حسب البرنامج الزمنية لها.

هيكلة القطاع

وتضمن القرار تشكيل فريق عمل مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي برئاسة نائب العضو المنتدب للموارد البشرية في المؤسسة، ونائب الرئيس التنفيذي المديرية التخطيط والابتكار في «نفط الكويت»، ونائب الرئيس التنفيذي للعمليات المشتركة في «نفط الخليج»، ونائب الرئيس التنفيذي للشئون الإدارية والتجارية لـ«البترول الوطنية»، ونائب الرئيس التنفيذي للشئون الإدارية والتجارية (بالوكالة) في «الصناعات البترولية»، ونائب الرئيس التنفيذي لشؤون التخطيط والمالية في «البترول العالمية»، ونائب الرئيس التنفيذي لعلميات الأسطول في «الناقلات»، وحدد القرار اختصاص ومهام الفريق بالتالي:

–1 التنسيق بين القطاعات المختلفة والشركات التابعة المعنية لتنفيذ خطة إعادة هيكلة القطاع.

2 – رسم منهجية وخطة إدارة التغيير.

–3 تقديم الدعم والمساندة للجان التوجهية التخصصية وأي فرق عمل يتم تكليفها وتذليل الصعوبات التي تواجههم، وتقديم الحلول المناسبة لضمان تقدم سير العمل.

–4 متابعة تقدم سير العمل في تنفيذ خطة إعادة الهيكلة مع القطاعات والشركات التابعة المعنية.

–5 رفع التقارير الدورية والتوصيات والملاحظات للجنة التوجهية العليا لمشروع إعادة هيكلة القطاع.

تفيذ المشروع

وتضمن القرار تشكيل لجان توجهية تخصصية لتنفيذ مشروع إعادة الهيكلة الكاملة للقطاع النفطي على النحو التالي:

–1 اللجنة التوجيية التخصصية لقطاع الاستكشاف والانتاج داخل الكويت حيث يتولى الرئيس التنفيذي لـ«نفط الكويت» رئاسة اللجنة، وبعضوية الرئيس التنفيذي لـ«نفط الخليج»، ويقوم الرئيس باختيار أعضاء اللجنة من يراه مناسباً من نواب الرئيس التنفيذي والمدراء من الشركتين، وتكون اللجنة مسؤولة عن تنفيذ مشروع الهيكلة، بما في ذلك تطبيق القرار رقم (2024/60) في شأن الموافقة على نقل الملكية بعد الحصول على موافقة تشكيل اللجنة التوجيهية العليا لمشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع.

الشيخ نواف السعود

–2 اللجنة التوجيهية التخصصية لقطاع التكرير والتصنيع داخل الكويت، حيث سيتولى الرئيس التنفيذي لـ«البترول الوطنية» رئاسة اللجنة التوجهية التخصصية، وبعضوية الرئيس التنفيذي لـ«الصناعات البترولية»، ويقوم الرئيس باختيار أعضاء اللجنة من يراه مناسباً من نواب الرئيس التنفيذي والمدراء في الشركتين، وتكون اللجنة مسئولة عن تنفيذ مشروع إعادة الهيكلة، بما في ذلك تطبيق قرار رقم (2024/61) في شأن الموافقة على الدمج بعد الحصول على موافقة تشكيل اللجنة التوجيهية العليا لمشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع.

–3 اللجنة التوجيهية التخصصية لنقل أصول وعمليات مصانع تعبئة أسطوانات الغاز، ويقوم الرئيس التنفيذي لـ«البترول الوطنية» برئاسة اللجنة التوجيهية التخصصية لنقل أصول وعمليات مصانع تعبئة أسطوانات الغاز إلى الشركة، وعضوية الرئيس التنفيذي لـ«الناقلات»، واختيار أعضاء اللجنة من يراه مناسباً من نواب الرئيس التنفيذي والمدراء في الشركتين، وتكون اللجنة مسؤولة عن تنفيذ إجراءات النقل، بما في ذلك تطبيق قرار رقم (2024/62) في شأن الموافقة على نقل أصول وعمليات المصانع، بعد الحصول على موافقة تشكيل اللجنة التوجهية العليا المشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع النفطي.

–4 اللجنة التوجيهية التخصصية لإعادة هيكلة مؤسسة البترول (المكتب الرئيسي)، حيث يتولى العضو المنتدب للموارد البشرية والخدمات الشاملة رئاسة اللجنة التوجيهية التخصصية لإعادة الهيكلة، وعضوية العضو المنتدب للتخطيط والمالية، واختيار أعضاء اللجنة من يراه مناسباً من نواب العضو المنتدب والمدراء، وتكون اللجنة مسؤولة عن تنفيذ إجراءات إعادة الهيكلة، بعد الحصول على موافقة تشكيل اللجنة التوجيهية العليا لمشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع.

وحدد القرار اختصاص اللجان التوجهية التخصصية بالقيام بالأعمال التالية:

–1 الإشراف على تنفيذ قرارات مجلس إدارة مؤسسة البترول.

–2 اعتماد منهجية وخطة إدارة التنفيذ، بما في ذلك البرنامج الزمني لتنفيذ خطة إدارة التغيير وآلية التنفيذ.

–3 تقديم الدعم اللازم لجميع فرق العمل لتنفيذ القرارات.

–4 معالجة العوائق التي قد تعترض تنفيذ الخطة.

–5 رفع تقارير دورية بنتائج أعمال اللجنة التوجهية التخصصية وتقدم سير العمل إلى اللجنة التوجيهية العليا المشروع إعادة الهيكلة الشاملة للقطاع.

وأوضح القرار انه يجوز إضافة أعضاء جدد لاحقاً في اللجان التوجيهية التخصصية لتلبية أي متطلبات إضافية، كما سيتم تشكيل لجان إضافية أو فرق عمل المساندة كل من اللجنة التوجيهية العليا واللجان التوجيهية التخصصية إذا دعت الحاجة، فيما حددت مدة عمل اللجان / فرق العمل بسنتين من تاريخ صدور القرار قابلة للتمديد حسب ما تقتضيه حاجة العمل.

بموافقة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول.

جلسة خضراء بدعم صعود 9 قطاعات

مؤشرات البورصة تسجل 6.4 مليارات دولار مكسباً سوقياً منذ بداية 2024

أغلقت المؤشرات الرئيسية للبورصة تعاملات جلسة أمس الثلاثاء مرتفعة؛ بدعم صعود 9 قطاعات.

وشهدت الجلسة ارتفاع مؤشرها العام 20ر43 نقطة بنسبة بلغت 0ر29 في المئة ليبلغ مستوى 7156ر71 نقطة.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 41ر04 نقطة بنسبة بلغت 0ر65 في المئة ليبلغ مستوى 6317ر72 نقطة من خلال تداول 401ر5 مليون سهم عبر 16764 صفقة نقدية بقيمة 48ر2 مليون دينار (نحو 147 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 15ر95 نقطة بنسبة بلغت 0ر21 في المئة ليبلغ مستوى 7724ر67 نقطة من خلال تداول 92ر3 مليون سهم عبر 7397 صفقة بقيمة 29ر3 مليون دينار (نحو 89ر3 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 57ر46 نقطة بنسبة بلغت 0ر93 في المئة ليبلغ مستوى 6211ر31 نقطة من خلال تداول 300ر3 مليون سهم عبر 11716 صفقة نقدية بقيمة 36 مليون دينار (نحو 109ر8 مليون دولار).

وبلغت قيمة التداول في البورصة بتعاملات أمس 77.63 مليون دينار، وزعت على 493.90 مليون سهم، بتنفيذ 24.16 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 9 قطاعات على رأسها الطاقة بنحو 3.50 %، فيما تراجع قطاع التأمين بـ0.08 %، واستقر 3 قطاعات.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 71 سهماً على رأسها "مدينة الأعمال" بواقع 14.85 %، بينما تراجع 50 سهماً في مقدمتها "سينما" بنحو 6.13 %، فيما استقر سعر 10 أسهم.

وجاء سهم "منازل" في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 40.95 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم "بيتك" بقيمة 5.97 مليون دينار.

نهاية الربع الثالث

قفزت المؤشرات الرئيسية للبورصة الكويت في التسعة أشهر الأولى من عام 2024، تزامناً مع تسجيل 1.938 مليار دينار (6.366 مليار دولار) مكسباً بالقيمة السوقية.

قفز مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 12.69 % ليختتم تعاملات سبتمبر 2024 عند النقطة 6276.68، رابحاً 706.97 نقطة عن مستواه بختام عام 2023.

ووفق إحصائية فقد صعد مؤشر السوق الرئيسي 50 بواقع 12.15 % أو 666.45 نقطة مُنهياً تعاملات التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بالنقطة 6153.85.

وإلى جانب ذلك، فقد أغلق مؤشر السوق الأول تعاملات 30 سبتمبر 2024 بمستوى 7708.72 نقطة، مرتفعاً 3.10 % منذ بداية العام بما يعادل 231.68 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية لمؤشر السوق العام خضراء، بصعود 4.68 % أو 318.99 نقطة ليختتم تعاملات أول 9 أشهر من العام الحالي بمستوى 7136.28 نقطة.

وسجلت الأسهم قيمة سوقية بنهاية تعاملات سبتمبر 2024 نحو 42.197 مليار دينار، بزيادة 4.81 % تُقدر بـ1.938 مليار دينار قياساً بمستواها في ختام ديسمبر من العام المنصرم البالغ 40.259 مليار دينار.

ووصلت القيمة السوقية للأسهم بأعلى مستوياتها في 2024 بختام شهر فبراير المنصرم عند 43.804 مليار دينار، فيما سجلت أدنى مستوى في العام الحالي بنهاية شهر يونيو عند 40.995 مليار دينار.

وشهدت التسعة أشهر الأولى من عام 2024 زخماً ملحوظاً في التداولات؛ إذ وصلت السيولة إلى 10.21 مليار دينار، وزعت على 43.87 مليار سهم، بتنفيذ 2.70 مليون صفقة؛ وذلك عن مستواها بالتسعة أشهر الأول من العام الماضي.

وسجل شهر سبتمبر السابق أعلى حجم تداولات خلال العام بواقع 8.20 مليار سهم، وأنشط سيولة بقيمة 1.51 مليار دينار، وأكبر عدد صفقات بواقع 418.52 ألف صفقة..

وعلى المستوى القطاعي، فقد ارتفع 8 قطاعات في مقدمتها التكنولوجيا بـ150.31 %، بينما تراجع 5 قطاعات على رأسها الصناعية بـ20.08 %.

قال نائب رئيس أول–إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست، إن تباين مؤشرات بورصة الكويت في الشهر الماضي عكس الضغوط البيعية على الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة خلال الشهر نتيجة الضعف الموسمي وبعض عمليات جني الأرباح.

وذكر رائد دياب: "في حين كان التركيز أكثر على الأسهم المتوسطة والصغيرة مع التوقعات بأن تكون أكبر المستفيدين من خفض أسعار الفائدة؛ إذ سيساعد ذلك على إعادة الهيكلة وترتيب الديون وخفض تكلفة الاقتراض".

أما على صعيد الأداء منذ بداية العام وحتى آخر سبتمبر الماضي كشف في تصريحات أن المؤشر العام للسوق احتل المرتبة الثانية بعد مؤشر سوق دبي المالي بنسبة صعود بلغت 4.7 %، فيما احتل مؤشر السوق الرئيسي المرتبة الأولى على صعيد مؤشرات الأسواق الخليجية الأخرى بنسبة ارتفاع بلغت 12.7 %.

وأشار دياب إلى أن الأداء العام للبورصة جاء إيجابياً إلى حد ما مع خفض مجلس الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس مع مساعيه لتوفير الدعم للاقتصاد وخفض تكاليف التمويل، وما تبعه من خفض بنك الكويت المركزي لسعر الخصم 25 نقطة أساس.

وتوقع أن يكون هناك تماسك في التعاملات بالفترة المقبلة وذلك مع انتظار إفصاحات الشركات المدرجة عن نتائجها المالية للربع الثالث من العام الحالي، وترقب مستجدات التوترات الجيوسياسية الأخيرة في لبنان وانتظار ما ستؤول إليه الأمور إن كان من حيث التهدئة أو توسع الحرب أو بقاؤها في نفس المنطقة الجغرافية.

وتابع: "تصاعد التوترات الجيوسياسية ليس له تأثير كبير على البورصة الكويتية حتى الآن؛ لكن بطبيعة الحال قد يكون هناك انتظار لوضوح الرؤية؛ لذلك قد نرى المزيد من التذبذبات في الفترة القادمة، مع توقعات بالمزيد من خفض أسعار الفائدة من قبل الفيدرالي في الاجتماعين المتبقيين هذا العام وتأثير ذلك بإعطاء زخم لمعظم قطاعات السوق".

«أركان» تبرم عقد استغلال أرض

تجارية بـ10 ملايين دينار

توصلت شركة أركان الكويت العقارية لعقد تصميم وإنشاء واستغلال أرض تجارية مساحتها 20.2 متر مربع، في منطقة صباح الأحمد البحرية، وبقيمة 10 ملايين دينار كويتي.

وأوضحت وفق بيان للبورصة أمس الثلاثاء، أن العقد لمدة 20 سنة، ويسبقها 3 سنوات سماح.

وكشفت أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي، وسيتم احتساب الأثر المالي الخاص بالمعيار المحاسبي (IFRS 16) بعد مرور 6 شهور من إبرام العقد، وذلك وفقا لإجراء التعاقد مما يؤدي الى ارتفاع في الموجودات والمطلوبات الخاصة بالمشروع التي سيتم إدراجها ضمن المركز المالي للشركة.

حسب آخر بيانات معلنة، فقد حققت "أركان" في التسعة أشهر الأولى المنتهية بـ31 يوليو 2024 ربحاً بقيمة 559.77 ألف دينار، مقارنة بـ419.04 ألف دينار ربح الفترة ذاتها من العام المنصرم، بزيادة 34 %.

«البترول الكويتية» تحدد أسعار الغاز المسال لشهر أكتوبر

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس الثلاثاء الأسعار الجديدة لغازي البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) لشهر أكتوبر الجاري.

وقالت المؤسسة إن الطن المتري الواحد من غاز (البروبان) سيباع بـ625 دولارا أمريكيا خلال أكتوبر الجاري فيما سيباع الطن المتري الواحد من غاز(البيوتان) بـ 620 دولارا. ويستخدم غازا البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) في صناعة البتروكيماويات إضافة إلى استخدامات أخرى كوقود الطبخ والتدفئة وغيرها من الاستخدامات.

وتتأثر أسعار الغاز المسال بأسعار النفط في الأسواق العالمية ارتفاعا وانخفاضا باعتبارها محددا رئيسيا لأسعار هذه المواد إضافة إلى تأثرها بقوى العرض والطلب في السوق وعوامل أخرى.

"الوطنية العقارية" ترفع عقد تسهيلات قائمة لـ57 مليون دينار

وقعت شركة الوطنية العقارية عقد تسهيلات مصرفية إضافية لعقد تسهيلات قائم مع أحد البنوك المحلية بقيمة 17 مليون دينار نقدية، لتصل إجمالي قيمة عقد التسهيلات لـ57 مليون دينار.

ولفتت "الوطنية" في بيانها للبورصة، أمس الثلاثاء، إلى أن من توقيع العقد تمويل بعض الفرص الاستثمارية المتاحة للشركة.

وأوضحت "الوطنية" أن أثر تلك المعلومة الجوهرية على المركز المالي يتمثل في زيادة القرص بـ17 مليون دينار، بناءً على موعد سحب الأموال.

وفق آخر بيانات معلنة، تحولت "الوطنية" للأرباح في النصف الأول من العام الحالي بقيمة 1.64 مليون دينار، مقارنة بخسائر الفترة ذاتها من العام الماضي البالغة 3.83 مليون دينار.